البنك الدولي يحذر من انتكاسة للاقتصاد العالمي



نخيل نيوز / واشنطن

حذر البنك الدولي، اليوم الخميس، من انتكاسة جديدة للاقتصاد العالمي الذي يضعف بالفعل بسرعة نتيجة لارتفاع التضخم وأسعار الفائدة والحرب قد يؤدي إلى ركود ثان في غضون 3 سنوات في عام 2023.

قالت المؤسسة التي تتخذ من واشنطن مقرا لها إنها خفضت توقعاتها للنمو لعام 2023 من 2.9% إلى 1.7% بعد أن تحققت جميع المخاطر التي حددتها قبل 6 أشهر.

قال تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للبنك إن "الإجراءات الأكثر صرامة من المتوقع لمكافحة التضخم، وارتفاع أسعار الطاقة باستمرار، أدت إلى توقعات أضعف بكثير لهذا العام مما كان متوقعا في الصيف الماضي".

لقد تم تخفيض توقعات النمو الخاصة بكل دولة متقدمة تقريبا وما يقرب من 70% من البلدان الناشئة والنامية.

نظرا لهشاشة الاقتصاد العالمي، قال البنك الدولي إن أي تطور سلبي جديد مثل التضخم الأعلى من المتوقع، والارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة لاحتوائه، أو عودة ظهور وباء 19-□□□□□ أو التوترات الجيوسياسية المتصاعدة يمكن أن يدفع الاقتصاد العالمي إلى الركود.

ستكون هذه هي المرة الأولى منذ أكثر من 80 عاما التي حدث فيها ركودان عالميان خلال نفس العقد.

تتمثل مهمة البنك الدولي في الحد من الفقر ، وقال رئيسه ديفيد مالباس إن التدهور في التوقعات الاقتصادية العالمية يعني أن الأزمة التي تواجه التنمية تتفاقم.

وقال: "تواجه البلدان الصاعدة والنامية فترة متعددة من النمو البطيء مدفوعة بأعباء الديون الثقيلة والاستثمارات الضعيفة حيث يتم امتصاص رأس المال العالمي من قبل الاقتصادات المتقدمة التي تواجه مستويات ديون حكومية مرتفعة للغاية وأسعار فائدة متزايدة".

وأضاف: "الضعف في النمو والاستثمار في الأعمال التجارية سوف يضاعف الانتكاسات المدمرة بالفعل في التعليم والصحة والفقر والبنية التحتية والطلبات المتزايدة من تغير المناخ".

واشار البنك الدولي الى، إنه "من المتوقع أن يتباطأ النمو في الاقتصادات المتقدمة الأكثر ازدهارا من 2.5% في 2022 إلى 0.5% في 2023، مضيفا أن" التباطؤ في العقدين الماضيين على نطاق مماثل أدى إلى ركود عالمي".

في الولايات المتحدة، من المتوقع أن ينخفض النمو إلى 0.5% في عام 2023، أي 1.9 نقطة مئوية أقل من التوقعات السابقة وأضعف أداء خارج فترات الركود الرسمية منذ عام 1970.

ومن المتوقع ألا تشهد منطقة اليورو أي نمو في عام 2023 بعد خفض 1.9 نقطة مئوية، في حين أن الصين تم تخفيض توقعات النمو بمقدار 0.9 نقطة لتصل إلى 4.3%.

باستثناء الصين، من المتوقع أن يتباطأ النمو في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية من 3.8% في عام 2022 إلى 2.7% في عام 2023.

واوضح البنك إنه "في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تضم حوالي 60% من الفقراء المدقعين في العالم من المتوقع أن يبلغ متوسط نمو دخل الفرد خلال 2023-2024 نحو 1.2% فقط، وهو معدل قد يتسبب في ارتفاع معدلات الفقر".

واكد أنه "من المتوقع أن يبلغ نمو الاستثمار في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية 3.5% سنويا بين عامي 2022 و2024، أي نصف متوسط معدل الزيادة الذي شهدناه في العقدين الماضيين. موضحا انه "تم تحويل رأس المال الذي تشتد الحاجة إليه إلى دول أكثر ثراء".

وتابع: "بلغ إجمالي الديون بين بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية أعلى مستوى له منذ 50 عاما، وقد أضافت الحرب الروسية في أوكرانيا تكاليف جديدة كبيرة. وقال مالباس إن هذا لا يترك مجالا للدعم المالي في وقت لا يزال فيه الناس يعانون من انتكاسات مرتبطة بفيروس كوفيد في مجالات الصحة والتعليم والتغذية".